

تعديل قانون الشركات



مقدمة

لم ندخر جهدًا في وزارة التجارة والصناعة من أجل العمل على تطوير البنية التشريعية للقوانين المنظمة للسلوك الاقتصادي، وتطوير أساليبها لمواكبة كافة التحديات والمستجدات التي تضمن مسايرة التطورات العالمية الراهنة وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدام.

وإن تيسير الاجراءات والتعديلات التشريعية المتلاحقة على قانون الشركات الكويتية خير دليل على ذلك ليتماشى مع سياسة الوزارة في تدعيم كل ما من شأنه أن يساهم في تحويل الكويت لتصبح مركزًا ماليًا وتجاريًا إقليميًا وعالميًا.

تعديل قانون الشركات



تعديل قانون الشركات

أبرز تعديلات قانون الشركات:

الحظر على الشركات الغير ربحية بالتحول إلى شركات ربحية



تعزيز المركز القانوني لاتفاقيات المساهمين التي تنظم علاقة المساهمين والشركاء خارج إطار عقد التأسيس (المادة 30)



تمكين البنوك الكويتية تعيين ممثلين خارجيين لها من أجل تسهيل إكتتاب غير الكويتيين في الاكتتابات العامة بالمستقبل (المادة 129)



تمكين الشركات من إضافة شروط لعضوية مجالس الإدارات لتمكين الشركات العائلية من تضمين ضابط تتناسب مع دساتير العائلة الخاصة بحوكمة الشركات العائلية (المادة 193)



تعديل قانون الشركات

أبرز تعديلات قانون الشركات:

إلزام رئيس الجمعية وأمين سر مجلس الإدارة وأحد المساهمين للشركة المساهمة المقفلة بتدوين قرارات الجمعية العامة والتحفظات إن وجدت



وضع هيئة أسواق المال قواعد تنظم الافصاحات المطلوبة من الوكلاء ومن ينوب عن المساهمين في حضور الجمعيات العامة (المادة 208)



إعطاء الجمعية العامة مرونة أكثر في تحديد فترات توزيع الأرباح ومواعيدها في السنة بدلاً من تقتصر على نهاية كل سنة (المادة 226)



تعديل قانون الشركات

أبرز تعديلات قانون الشركات:

تعزيراً للحوكمة في الشركات المساهمة، فإن التعديل يلزم عضو مجلس الإدارة الذي تكون له مصلحة بأي تعاقد تبرمة الشركة بالإفصاح عن هذا التعاقد في اجتماع مجلس الإدارة والامتناع عن التصويت مع تمكين المساهمين بالاطلاع على كشف التعاملات ذات الصلة (المادة 8)



السماح للمؤسسات الحكومية بتأسيس شركات مساهمة مقفلة بشكل منفرد حيث أن النص الحالي يتطلب وجود 5 مساهمين على الأقل (المادة 235)



وجوب صدور قرار وزاري بحل الشركة في حال هلاك جميع او معظم أموالها (المادة 266)



تعديل قانون الشركات

أبرز تعديلات قانون الشركات:

تعزيز مشاركة المساهمين بالجمعيات العامة من خلال السماح بالحضور والتصويت الإلكتروني

فوضت التعديلات هيئة أسواق المال بوضع قواعد التداول والتسوية والتقاص على أسهم الشركات المقفلة وتظيم حفظ سجلات المساهمين فيها من خلال أنظمة تقنية متكاملة.



هيئة أسواق المال

Capital Markets Authority

دولة الكويت State Of Kuwait